

دعوى الدين في الحقيقة * هلاك العين المستأجر على حفظه ثم قال الاجبر هلك بعد عام ولى أجره وقال المستأجر هلك بعد شهر فالقول للمستأجر لانه ينكر لزوم الاجر وكذا لو قال (٥٤) المستقرض حين جاء المقرض بعدمضى المدة بالعين هذا العين ليس ذلك المستأجر لحفظه بل غيره

ولو قال ان تزوجت امرأة فهي طالق فأكر على أن يتزوج امرأة بغير مثلها جازا لنكاح وتطلق وعليه نصف المهر ولا يرجع بذلك على المكر كذا في فتاوى قاضيخان * وان غلب قوم من الخوارج المناولين على أرض وجرى فيها حكمهم ثم أكرهوا رجلا على شيء أو أكره قوم من المشركين رجلا على شيء فلهذا في حق المكره فيما يسعه الاقدام عليه أو لا يسعه بمنزلة أكره الاصوص فأما ما يضمن فيه الاصوص أو يلزمهم به القود في جميع ما ذكرناه لا يجب شيء من ذلك على أهل الحرب ولا على الخوارج المناولين كالأبواب والالتفاف بأيديهم كذا في المبسوط * والله أعلم

كتاب الجز * وفيه ثلاثة أبواب

الباب الاول في تفسيره وبيان أسبابه وتفصيل مسائل الجز المتفق عليها

أما تفسيره شرعا فهو المنع من التصرف قول الشخص مخصوص وهو المستحق للجزر باي سبب كان قال القدوري الاسباب الموجبة للجزر الصغر والجنون والرق وهذا بالاجماع هكذا في العيني شرح الهداية * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجز القاضى على الجز العاقل البالغ الا من يتعدى ضرره الى العامة وهم ثلاثة الطبيب الجاهل الذي يسقى الناس ما يضرهم ويهلكهم وعنده انه شفاء ودواء والثاني المفتي المالحن وهو الذي يعلم الناس الخيل أو يفتى عن جهل والثالث المكارى المفلس وعند صاحبيه يجوز الجز بما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وبثلاثة أسباب أخرى الدين والسفه والغفلة هكذا في فتاوى قاضيخان * والمكارى المفلس أن يتقبل الكراء ويؤجر الابل وليس له ابل ولا ظهر يحمل عليه ولا مال يشتري به الدواب فالناس يعتمدون عليه ويدفعون الكراء اليه ويصرف هو ما أخدمهم في حاجته فاذا جاء أو ان الخروج يخفى هو نفسه فيذهب أموال المسلمين وربما يصير ذلك سببا لتقاعدهم عن الخروج الى الحج والغزو كذا في الذخيرة * فلا يصح تصرف الصبي الاباذن وولي له ولا تصرف عبد الاباذن سده رعاية لحق سيده كيلا تعطل منافع مملوكه ولا يملك رقبته بتعلق الدين به لان رقبته ملك المولى لكنه اذا أذن في التصرف جاز لانه رضى بفوات حقه كذا في الكافي * ولا يجوز تصرف الجنون المغلوب أصلا ولو أجاز له الولى وان كان يجن تارة ويضيق أخرى فهو في حال افاقته كالعاقل والمعتوه كالصبي العاقل في تصرفاته وفي رفع التكليف عنه واختلاف في تفسيره اختلافا كثيرا وأحسن ما قيل فيه هو من كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير الا أنه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل الجنون كذا في التبيين * وذكر في ما دون شرح الطحاوى يجوز اذن الاب والجد وصيهما واذن القاضى ووصيه للصغير في التجارة وعبد الصغير ولا يجوز اذن الام للصغير وأخيه وعمه وخاله كذا في الفصول العبادية في الفصل السابع والعشرين * الصبي الذى لا يعقل البيع اذا باع أو اشترى فأجاز له الولى لا يصح وان كان يعقل البيع والشراء يعنى أنه يعقل أن البيع سالب للملك والشراء جاذب ويعرف الغبن اليسير من الفاحش فاذا تصرف قالوا ان رأى المصلحة فيه أجاز له وإذا أذن لمثل هذا الصبي بالتصرف نفذ تصرفه وسواء كان فيه غبن أو لم يكن ولو أذن القاضى للصبي بالتصرف والاب أبى صح اذا تصرف الابن العاقل ثم أذن له الولى بالتصرف فأجاز ذلك التصرف نفذ كذا في السراجية * وهذه المعاني الثلاثة يعنى الصغر والجنون والرق توجب الجز التي تتردد بين النفع والضرر كالبيع والشراء وأما الاقوال التي فيها نفع محض فالصبي فيها كالبالغ ولهذا يصح قبول الهبة والاسلام ولا يتوقف على اذن الولى وكذلك العبد والمعتوه وأما ما يتمتع منها ضررا كالطلاق والعنق فانه يوجب الاعدام من الاصل في حق الصغير والجنون دون العبد ولا يوجب هذه المعاني الثلاثة الجز في الافعال حتى ان ابن يوم لو انقلب على قارورة انسان فكسرها وجب عليه الضمان في الحال وكذلك العبد والجنون ان ألقا شيازا زمهما الضمان

فالقول له في انكاره الاجر والقول للمقرض في أنه هو العين المستأجر لحفظه لانه هو القابض فيكون أعلم بما لو جعل أمرها يدها ان لم يصل اليها كسوتها أو دين لها عليه الى شهر ثم قالت بعد الشهر انه لم يصل والامر بيدها وزعم الزوج الوصول فالقول له في عدم كون الامر بيدها ولفها في عدم وصول الدين والكسوة * ولو قال المستأجر دفعت البك ما دفعت من الدين وقال الاجبر من الاجرة فالقول قول الدافع لانه أعلم بجهة الدفع ولو كان النزاع بعدموت المديون بين الورثة والطالب يحتاج الورثة الى اقامة البينة لانه لا علم لهم * غصب من آخر عينا أو استعاره واستأجر غيره لحفظه ثم ان المالك أيضا استأجر آخر لحفظه قال صاحب الهداية الثانية تنعقد ويتضمن فسخ الاجارة الاولى ويكون المالك مستردا غصبا كان أو عارية ورأيت عدة فتاوى لآفة خوارزم أن الربح اذا سوى رأس المال أو زاد لا يجب الاجرة بعده بان استقرض منه مائة دينار وعقد الاجارة المعهودة على حفظ عين كل شهر دينارين ونصف وأدى في كل شهر ثلثة أعوام وأربعة أشهر حتى صارت مائة لا يجب الاجر بعده فطالبت بالرواية فألواها الى جنة الحكام وجنة الخصام أو غيره ذهب عني ولا أعلم لوجهه غير رأي رأيت فتاواه تناط على هذا في دفع غلاما الى حائل ليعلمه الحياكة خمسة أشهر على كذا وعلى أن يعطيه الحائك بعد خمسة أشهر كل شهر كذا جازت الاجارتان وان شرطت

في دفع غلاما الى حائل ليعلمه الحياكة خمسة أشهر على كذا وعلى أن يعطيه الحائك بعد خمسة أشهر كل شهر كذا جازت الاجارتان وان شرطت

احدهما في الاخرى لان وقتها مختلف فلا يتصور اجتماعهما في وقت فلم تكن احدهما مشروطة في الاخرى * أعطاه عبده ليلقنه العمل فاعطاه الى استاذ آخر ليلقنه ليس له ذلك لان الاجارة وقعت على الحفظ مقصودا فكان (٥٥) مودعا وليس للودع أن يودع * دفع ولده الصغير

الى استاذ ليلقنه الحرفة أربع سنين على أنه ان حبسه في خلاله عليه مائة درهم فحبسه بعد ثلاث سنين على الاب اجر مثل عمل الاستاذ * استأجر المعلم معلوم يجوز وان لم يبين عدد الصبيان فان شرطوا نصف السنة الاولى على الولي وباقي السنة للصبي على الاستاذ يجوز ولو بلغه فسخ الاجارة ولو أجرة سنة على أن السنة كلها الا الشهر الاخير بدرهم وباقي المال في الشهر الاخير يصح * وهذه حيلة الاستاذ على الصغير وكذا جاز عكسه وهو حيلة الولي على الاستاذ وليس للمستأجر أن يضرب الغلام وله أن يضرب الدابة المستأجرة للركوب

نصف السنة الاولى على الولي

وباقى السنة للصبي على الاستاذ يجوز ولو بلغه فسخ الاجارة ولو أجرة سنة على أن السنة كلها الا الشهر الاخير بدرهم وباقي المال في الشهر الاخير يصح * وهذه حيلة الاستاذ على الصغير وكذا جاز عكسه وهو حيلة الولي على الاستاذ وليس للمستأجر أن يضرب الغلام وله أن يضرب الدابة المستأجرة للركوب

(الثالث في الضياع والعقار)

استأجر دار للسكنى ولم يسم من يسكن يسكن من شاء وبصنع فيه ماشاء ولو كان فيها بئر ماء يتوضأ منها ويشرب ولو فسد البئر لا يجبر أحد على اصلاحها * حفر المستأجر بئرا نائفا في الحفرة لا يضمن ولا يضمن رعي الثور ورعي البستان أضر وان لم يضر له ذلك وعليه الفتوى وله كسر الحطب فيه الا اذا زاد وأوهن ذلك البناء الا بالناسك أو بالشرط وقت الاجارة * ولو أقعده فيها قصارا فانه دمت من عمله ضمن ولا يجب الاجر

فما ضمن ويجب فيما لم يضمن وهو الساحة وان لم ينهدم بالقصارة شي يجب الاجر المسمى استحسانا ولا يجب قياسا واذا استأجر قصارا له أن يقع حد اذا اتحد ضررهما فان قال شرطت لك القصارة وأنكر الابحرف القول له وان برهننا فبينة المستأجر أولى وله أن يربط فيها دابة

(الباب الثاني في الحجر للفساد * وفيه فصلان)

(الفصل الاول في بيان مسائله المختلف فيها) لا يجوز الحجر على الحر البالغ العاقل بسبب السفه والدين والفسق والغفلة عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز لغير الفسق وانما يجوز الحجر عندهما في تصرفات لاتصح مع الهزل والا كراه كالبيع والاجارة والهبة والصدقة وما يحتمل الفسخ وكل تصرف لا يحتمل الفسخ كالطلاق والعناق والنكاح لا يجوز الحجر فيه اجماعا وكذا الاسباب الموجبة للعقوبة كالحدود والقصاص والسفه هو العمل بخلاف موجب الشرع واتباع الهوى وترك ما يدل عليه الحجر والسفيه من عادته التبذير والاسراف في النفقة وأن يتصرف تصرفات لا لغرض أو لغرض لا يعده العقلاء من أهل الديانة غرضا مثل الدفع الى المغنين واللعابين وشراء الحمامة الطيارة بثمن غال والغبن في التجارات من غير محمدة هكذا في الكافي * وتبذير المال كما يكون في الشرب بأن يجمع أهل الشرب والفسقة في داره ويطعمهم ويسقيهم ويسرف في النفقة ويفتح باب الجائزة والعطاء عليهم كذلك يكون في الخبز بأن يصرف جميع ماله في بناء المسجد وأشياء ذلك فيحجر عليه القاضي عندهما هكذا في الذخيرة * ثم لا خلاف عندهما أن الحجر بسبب الدين لا يثبت الا بقضاء القاضي واختلاف في الحجر بسبب الفساد والسفه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى انه لا يثبت الا بقضاء القاضي أيضا وعند محمد رحمه الله تعالى يثبت بنفس السفه هذا الحجر ولا يتوقف على القضاء كذا في المحيط * المحجور بسبب السفه اذا أعتق عبدا ووجبت عليه السعاية وأدى فانه لا يرجع عما سعى على المولى بعد زوال الحجر والمقضى عليه بالافلاس اذا أعتق عبدا في يده ووجبت عليه السعاية فانه يرجع عما سعى على المولى بعد زوال الحجر المحجور بالدين ينفذ اقراره الذي كان منه في المال القائم حال الحجر بعد زواله وينفذ في المال المستحدث في حال الحجر والمحجور بالسفه لا ينفذ الاقرار الذي كان منه في المال القائم في حال الحجر بعد زوال الحجر وكذا لا ينفذ في حق المال المستحدث في حال الحجر هكذا في المحيط * ولو أن قاضيا حجر على مفسد يستحق الحجر ثم رفع ذلك الى قاض آخر فأطلقه ورفع عنه الحجر وأجاز ما صنع جاز اطلاق الثاني لانه لم يكن ذلك قضاء لعدم المقضى له والمقضى عليه فينفذ قضاء الثاني وليس للقاضي الثالث بعد ذلك أن ينفذ قضاء الاول بالحجر كذا في فتاوى قاضيان * وبعد هذا الورفع الى قاض ثالث فانه ينفذ قضاء الثاني لانه قضى في فصل مجتهد فيه فينفذ بالاجماع هذا اذا أجاز الثاني تصرفاته فأما اذا أبطلها الثاني ثم رفع الى ثالث فأجازها ثم رفع الى الرابع عصى قضاء الثاني بابطال التصرفات والحجر عليه فيبطل قضاء الثالث بالاجازة بعد ذلك كذا في المحيط * فان رفع شي من التبرعات من المحجور الى القاضي الذي حجر عليه قبل اطلاق القاضي الثاني فنقضها وأبطلها ثم رفع الى قاض آخر فان الثاني ينفذ حجر الاول وقضاه فلوان الثاني لم ينفذ حجر الاول وأجاز ما صنع المحجور ثم رفع الى قاض ثالث فان الثالث ينفذ حجر الاول ويرتفع ما قضى الثاني بالاطلاق لان القاضي الاول حين رفع اليه حجره وأمضاه كان ذلك قضاء منه لو جرد المقضى له والمقضى عليه فينفذ هذا القضاء فلا ينفذ باطل الثاني حجر الاول وعن أبي بكر البلخي أنه سئل عن محجور عليه وقف ضيعة له قال وقفه باطل الآن يأذن له القاضي وقال أبو القاسم لا يجوز وقفه

وبعده وشأنه ان كان فيها مربيط والا فلا وهذا في بلاد الكوفة أما في بلاد بخارا وسمرقند وخوارزم وخراسان والري فالكلام في اسكان الناس فكيف في الدواب بل يربط على باب الدار (٥٦) فان ضربت الدابة انسانا أو هدمت الحائط لا يضمن وليس للاجر أن يربط دابته في النار

وان أذن له القاضي فهما أفتيا بحجة الحجر على الحر البالغ كما هو مذهب أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * واذا صار السفيه مصلحا لماله بعدما كان مفسدا هل يزول الحجر من غير قضاء القاضي فالمسئلة على الاختلاف عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يزول الا بقضاء القاضي حتى لا تنفذ تصرفاته قبل قضاء القاضي بزوال الحجر وعند محمد رحمه الله تعالى يزول الحجر اذا صار مصلحا من غير قضاء القاضي أيضا وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى كان لا يثبت الحجر بسبب افساد المال الا بقضاء القاضي فلم يرتفع الا بقضاء القاضي أيضا وان صار مصلحا لماله كذا في المحيط * اليتيم اذا بلغ بالسن رشيدا وماله في يد وصيه أو وليه فانه يدفع اليه ماله وان بلغ غير رشيد لا يدفع اليه ماله حتى يبلغ خساو عشرين سنة فاذا بلغ خساو عشرين سنة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يدفع اليه ماله يتصرف فيه ما شاء وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يدفع اليه ماله بل يمنع عنه وان بلغ سبعين سنة أو تسعين مالم يئوس منه الرشيد وان بلغ اليتيم سفيها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تنفذ تصرفاته الا أن القاضي يعضى من تصرفاته ما كان خيرا للمجور بأن ربح فيما باع والتمن قائم في يده أو حو بي فيما اشترى فان بلغ اليتيم مصلحا فاجبر بماله وأقر بديون ووهب ونصدق وغير ذلك ثم فسد وصار بحال يستحق الحجر فاصنع من التصرفات قبل الفساد تكون نافذة وما صنع بعد ما فسد تكون باطلة عند محمد رحمه الله تعالى حتى لو رفع الى القاضي يعضى ما فعل قبل الفساد ويطل ما فعل بعد الفساد وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى بنفس الفساد لا يصير محجورا مالم يحجر عليه القاضي حتى لو رفع ذلك الى القاضي يحجر عليه ويمضى ما فعل قبل الحجر وهو عنه بمنزلة الحجر بسبب الدين كذا في فتاوى قاضيان * قال محمد رحمه الله تعالى المحجور بمنزلة الصبي الا في أربعة أحدها أن تصرف الوصي في مال الصبي جائز وفي مال المحجور باطل والثاني ان اعتاق المحجور وتديره وتطليقه ونكاحه جائز ومن الصبي باطل ونكاح المحجور بانيته أو أخيه الصغيرة لا يجوز والثالث أن المحجور اذا أوصى بوصية جازت وصيته من ثلث ماله ومن الصبي لا تجوز والرابع جارية المحجور اذا جات بولد فادعاه ثبت نسبها ولا يثبت من الصبي كذا في الظهيرية * وان بلغ اليتيم سفيها غير رشيد فقبل أن يحجر القاضي عليه لا يكون محجورا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وتنفذ تصرفاته وعند محمد رحمه الله تعالى يكون محجورا من غير حجر كذا في فتاوى قاضيان * ولا يشترط لصحة الحجر حضور من يريد الحجر عليه بل يصح الحجر حاضرا كان أو غائبا الا أن الغائب لا يحجر مالم يبلغه أن القاضي حجر عليه كذا في خزنة المفتين * ولو باع قبل حجر القاضي جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز كذا في الكافي * قال فان اشترى هذا المستحق للحجر شيئا أو باعه فقد ذكرنا أنه لا ينفذ منه ثم اذا رفع الامر الى القاضي فلا يحلوا ما أن يكون بيع رغبة يكون فيه توفير النظر والمنفعة على المحجور أو لم يكن فان كان بيع رغبة ولم يقبض الثمن فان القاضي يحجر البيع الا أنه ينبغي للقاضي أن ينهي المشتري عن دفع الثمن اليه فان أجاز القاضي البيع ونهاه أن يدفع الثمن اليه فدفعه اليه فهل في يده لم يبرأ المشتري من الثمن ويجبر على أن يدفع الثمن اليه مرة أخرى وليس له أن يقض البيع ولا خياره وان أجاز القاضي البيع مطلقا ولم ينهه عن دفع الثمن اليه فدفع اليه الثمن يجوز ويرأ عن الثمن ولو أن القاضي أجاز البيع مطلقا ثم قال بعد ذلك نهيت المشتري عن دفع الثمن اليه فانه باطل حتى لو دفع الثمن اليه جاز ويرأ عنه فان بلغ المشتري نهي القاضي الا أن لا يجوز له أن يدفع الثمن اليه ويثبت حكم النهي في حقه باخبار واحد سواء كان عدلا أو لم يكن عندهما وعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يثبت (١) حتى لا يخبره رجلان أو رجل واحد عدل وان كان قبض الثمن وهو

(١) قوله حتى لا يخبره رجلان كذا في جميع النسخ والصواب اسقاطا كما هو ظاهر اهـ بمرأوى

المستأجر بعد دخول المستأجر ويضمن ما عطب الا اذا أدخل باذن المستأجر بخلاف ما اذا أعاد دياره ثم أدخل الدابة بلا إذن المستعير حيث يجوز ولا يضمن ما عطب به هذا اذا أحر كل الدار أما اذا لم يؤجر صحن الدار له أن يدخل فيه الدابة ولو بنى المستأجر تنورا في الدار المستأجرة و احترق به شيء من الدار لم يضمن * اذا أجر الدار باكثر مما استأجر ان زاد فيها بالعارة شيئا أو أجرها بخلاف جنس ما استأجر به أو لأو ضم اليها شيئا آخر وأجرهما يطيب له الفضل والا لا يجوز ويتصدق بالفضل لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن ربح مالم يضمن وكذا ان حصصها ثم أجز بالزيادة يطيب بخلاف ما اذا كنس الدار ثم أجزها بالزيادة حيث لا يطيب الزيادة الا اذا قال على أن أكنس الدار وكذا اذا كان أرضا فجعل عليها مسناة وكل عمل هو قائم وقت الاجارة يطيب والا لا وان كرى الانهار قال الخصاص يطيب وقال أبو علي أصحابنا يترددون فيه ولا يطيب برفع التراب وان تيسر الزراعة وان استأجر شيئين وزاد في أحدهما يؤجرهما بالاكثر وان كانت متفرقة لا يؤجرهما بالاكثر وان غصب الدار من المستأجر غاصب سقط الاجر وان أجز الدار ثم استعقت منه فالاجر للعادل للمستحق ونصدق به عندهما خلافا للثاني * استأجر منزلا مفعلا فاعطى المفتاح للمستأجر قائم وقال افيته فاعطى شيئا للعدو فتحه لا يرجع به على المؤجر ويلزمه الاجرة وان انكسر القفل بعلاج الحداد ضمنه الحداد الا أن يكون

علاجاً خفيفاً لا ينكسر به القفل عادة وان انكسر بعلاج المستأجر لا يضمن ان كان يعالج بمثل عاده * استأجر منزلاً من دار وفيها مسكان فادخله الدار وخلي بينه والمنزل ثم قال بعد مدة حال بيني والمنزل فلان يحكم الحال ان فيها فلان (٥٧) لا يلزم الاجر وان فيها المستأجر يلزم بشمادة

الظاهر وان خالياً يجب أيضاً وجود التخلية * اجره داراً شهر او سكن المالك فيها معه وقال المستأجر لا أعطيك الاجر لعدم التخلية فعليه الاجر بحسب ما في يده لانه استوفى بعض المعقود عليه * استأجر حانوتاً على باب دكان على الطريق مع الدكان ففزع من الترفق بالدكان سقط حصه الدكان ولا تفسد هذه الاجارة لانه موقوف على اذن السلطان * وفي المحيط ساحه بين يدي حانوت رجل في الشارع فأجرها وأخذ الاجرة فهي للعاقبة قال الفقيه هذا اذا كان ثمة بناء حتى يصير غاصبا عندهما وعندى الصحيح هو الاول لان عندهما وان لم يتحقق الغصب في حق الضمان يتحقق في حق غيره كلزوم الرد والاثم فكذا في حق استحقاق الاجر * استأجر داراً سنة قوّه له المؤاجر أجر شهر رمضان أو أجر كل السنة جاز عند محمد لوجود السبب خلافاً للثاني وان استأجرها كل شهر فوّه له لا يصح الا اذا دخل رمضان * ولو كانت الاجرة ألفاً فقال وهبت الكل الادرهما جاز اتفاقاً وقد هرت المسئلة وما عليه الفتوى * استأجر بيتاً وجعل فيه تنباخاً دات السماء وكف السقف وأثنى التين

فأتم في يده كان النظر في امضاء العقد فان القاضى يحضيه ويجيزه وهذا كالصبي يبيع ويعلم به الوصى ثم ينزع الثمن من هذا المستحق للحجر حتى يظهر رشده كافي سائر أمواله وهذا اذا كان البيع بيع رغبة أما اذا لم يكن بيع رغبة بأن كان فيه محاباة فان القاضى لا يجيز هذا العقد بل يبطله فان لم يكن قبض الثمن فقد برئ المشتري عن الثمن واسترد من يده وان قبض الثمن وكان الثمن قائماً بعينه رده عليه وهذا كله اذا كان الثمن قائماً فأما اذا قبض وهلك الثمن في يده فان القاضى يرد عليه هذا العقد ولا يحضيه ثم لا يضمن المحجور المشتري شيئاً وان كان المحجور استلم الثمن ينظر ان كان في البيع محاباة فان القاضى لا يجيز هذا العقد ثم ينظر ان استهلكه فيما يحتاج اليه بأن أنفق على نفسه أو حجّة الاسلام أو أدى زكاة ماله فان القاضى يعطى المدافع مثله من مال المحجور ولا فرق بين أن ينفق من مال نفسه أو ينفق من مال غيره ثم يعطيه المثل من ماله وان كان بيع رغبة فانه يجيز هذا البيع وان استهلك الثمن فيما لا يحتاج اليه بأن صرفه الى وجوه الفساد لا شك أن القاضى لا يجيز هذا العقد سواء كان بيع رغبة أو كان فيه محاباة ثم ان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يضمن المحجور مثله للمشتري وعند محمد رحمه الله تعالى لا يضمن هكذا في المحيط * ولو أن رجلاً كان صالحاً ثم فسد بعد ذلك فحجر عليه القاضى وقد كان انسان اشترى منه شيئاً فاختلف المحجور والمشتري فقال المشتري اشتريته منك في حال صلاحك وقال المحجور لا بل اشتريته منى في حال الحجر فالقول قول المحجور عليه وان أقام جميعاً البينة فالبينة بينة الذى يدعى الصحة ولو أطلق عنه القاضى فقال المشتري اشتريته بعد ما أطلق عنك وقال المحجور لا بل اشتريته منى في حال الحجر فالقول قول المشتري كذا في الظهيرية * ولو أن غلاماً أدرك مدرّك الرجال وهو مصلح لماله فدفع ماله اليه وصيه أو القاضى فباع عبداً من عبده ولم يدفعه اليه ولم يقبض الثمن وكان الثمن حالاً أو مؤجلاً حتى صار فاسداً حتى يستحق الحجر فدفع اليه الغريم المال فهو باطل ولا يبرأ من الثمن في قول محمد رحمه الله تعالى ويبرأ في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولو أن رجلاً وكل رجلاً يبيع عبده وهو مصلح فباعه ثم صار البائع مفسداً ممن يستحق الحجر عليه فقبض الثمن بعد ذلك لم يبرأ المشتري الا أن يوصله القابض الى الأمر فان أوصله برئ المشتري وان لم يوصل الى الأمر حتى هلك في يد البائع هلك من مال المشتري ولا ضمان على البائع وكذلك الصبي اذا أذن له وليه في التجارة فباع ثم حجر عليه الولي قبل قبض الثمن فدفع اليه المشتري لم يبرأ كذا في خزانة المفتين * ولو أن الأمر أمره ببيع العبد والمأمور مفسداً غير مصلح ممن يستحق الحجر فباع وقبض الثمن والأمر به لم يبرأ فباعه بفساده جاز بيعه وقبضه كذا في المحيط * ولو حجر القاضى على السفينة ثم أذن له أن يبيع شيئاً من ماله ويشترى فباع واشترى جاز وكان اذن القاضى اخراجه من الحجر ولكن اذا وهب أو تصدق لم يجز ذلك ولو أمره القاضى ببيع عبده بعينه أو شراء شيء بعينه لم يكن هذا اخراجه من الحجر وان أذن له في شراء البر خاصة كان هذا اطلاقاً له من الحجر كذا في الظهيرية * واذا أدرك اليتيم مفسداً فحجر القاضى عليه أو لم يجز عليه فسأل وصيه أن يدفع اليه ماله فدفعه اليه فضايع في يده أو تلفه فالوصى ضامن وكذلك لو كان الوصى أو دعه المال ابداء كذا في المبسوط * ولو أن القاضى أمر غلاماً قد بلغ مفسداً غير مصلح وقد حجر عليه القاضى أو لم يحجر عليه بأن يبيع ماله ويشترى به صح اذنه حتى لو باع واشترى وقبض الثمن كان ذلك جائزاً بخلاف خلاف الاب والوصى فانه اذا أذن له فانه لا يصح اذنه فان وهب أو تصدق به لم يجز وأما اذا اعتق جازوسعى الغلام في قيمته كما قبل الاذن وان باع واشترى بما يتعاب الناس في مثله جاز وان باع واشترى بما لا يتعاب الناس في مثله لا يجوز وان أذن له في بيع عبده بعينه أو شراء عبده بعينه جاز ولا يصير ما ذونا في الاشياء كلها كذا في المحيط * ولو دبر عبده جاز ذبّه فان مات المولى ولم يؤنس منه الرشدي سعى في قيمته مدبراً كذا في التبيين * ولو جاءت جاريته بولد فأدعاه أنه ابنه صحّت دعواه وثبت نسب الولد منه وكان ولده حراماً من غير سعاية والام تعتق بموته من غير سعاية

(٨ - فتاوى خامس) اترك تطيين السطح لاضمان على المؤاجر ويلزم الاجر ان مضت المدة * استأجر حجيرة من خان وجعل فيها متاعه وغاب فجاءه متقبل المصطبة وفتح قفلها وأخرج المتاع ثم أعاده بعد أيام لا يلزمه الاجر من وقت اخراج المتاع لانه بالخراج صار غاصباً * المستأجر أجر

العقار قبل القبض لا يجوز بخلاف فلو سكن يجب أجرة المثل * استأجر داراً وغاب وترك زوجته فيها ليس له أن يخرجها منها * والحيلة أن يؤاجر الدار في بعض الشهر من آخره فإتم (٥٨) الشهر انعقدت الثانية ومن ضرورة انعقادها انفساخ الاولى فيخرجها الا أن * أجرة دارها من

زوجها وسكنت فيها معه لا يجب الأجر * منزل بين غائب وحاضر قد قسم فلما حضره في نصيبه لا يجتمع وللقاضي أن يؤاجر كله إذا خفف عليه الخراب وأمسك الأجر وان لم يقسم يسكن الشريك قدر حصته وعن محمد يسكن الجميع إذا خفف عليه الخراب ولو فيه نخلة أو نخلات عليها ثمرة أكل نصيبه وباع نصيب الغائب وأمسك الثمن فإن حضر وأجاز فله الثمن والا ضمن قيمته والثمن للبائع وان لم يحضر فهو بمنزلة اللقطة يتصدق به وهذا استحسان وبه أخذ الفقيه * دار فيها حجرة لرجل واصطبل للآخر فاغلق باب الدار صاحب الاصطبل ومنع صاحب الحجرة عن الدخول فيها ان في الوقت الذي لا يغلق الناس الابواب ليس له ذلك * استأجر داراً وبني فيها حائطاً من ترابها بالأمر صاحبها ثم أراد الخرج روج منها وأخذ البناء من لبن فانه يرفع ويدفع قيمة التراب لصاحبها وان من رهص بالقارسية باخره لا يرفع لانه لو رفع عاد تراباً ولا شيء له أيضاً * استأجر داراً للسكنى صح ولزم في الشهر الذي يليه لافي سائر الشهور اجماعاً لعدم الحصر فكانت مجهولة ثم اذا فسخ قيل يفسخها قبل

هذا اذا كان علق الولد في ملكه فأما اذا لم يكن في ملكه فادعى نسبه ثبت نسب الولد منه لكن يكون الولد حراً بالسعاية ولو كانت الحاربة لا يعلم لها ولد وقال هذه أم ولدي كانت بمنزلة أم ولده لا يقدر على بيعها فان عتقت سعت في جميع قيمتها هكذا في المحيط * ولو كان له عبد لم يولد في ملكه فقال هذا ابني ومثله يولد له فهو ابنه يعتق عليه ويسعى في قيمته كذا في المبسوط * قال في الذي لم يؤنس منه الرشد لو اشترى أباه وهو معروف وقبض كان شراؤه جائزاً ويعتق الاب عليه واذا عتق عليه ذكر أن المشتري لا يضمن للبائع القيمة ولكن العبد يسعى في قيمته للبائع ولا يكون للبائع في مال المشتري شيء كذا في المحيط * ولو وهب له ابنه المعروف أو وهب له غلام فقبضه وادعى انه ابنه فانه يعتق وتلزمه السعاية في قيمته بمنزلة ما لو اعتهقه ولو تزوج امرأته صح نكاحه وينظر الى ما تزوجها عليه والى مهر مثلها فيلزمه أفلهما ويطلب الفضل عن مهر مثلها مما سمي ولو طلقها قبل الدخول وجب لها نصف المهر في ماله لان التسمية في مدة دار مهر المثل وتنصيف المفروض بالطلاق قبل الدخول حكم ثابت بالنص وكذا لو تزوج أربع نسوة وتزوج كل يوم واحدة فطلقها هكذا في المبسوط * والمرأة المحجورة بمنزلة الرجل المحجور فان زوجت المحجورة نفسها من رجل كف ويجوز نكاحها كذا في فتاوى قاضيان * ولو أن امرأة قد بلغت محجورة عليها الا فسادها ما لها تزوجت رجلاً بمهر مثلها أو بأقل من ذلك أو بأكثروا ولو لها ثم رفع ذلك الى القاضي فان كان الرجل لم يدخل بها وهو كف لها وقد تزوجها على مهر مثلها أو أكثر أو أقل من مهر مثلها بحيث يتعاب الناس في مثله فالتنكاح جائز قالوا وما ذكر في الكتاب قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب قولهم جميعاً وهو الظاهر فيكون هذا رجوعاً عن محمد رحمه الله تعالى الى ما قاله أبو حنيفة وأبو يوسف رخصهما الله تعالى ان النكاح بغير ولي جائز هذا اذا زوجت نفسها بمهر مثلها أو بأكثروا أو بأقل بحيث يتعاب الناس في مثله فما اذا زوجت نفسها بأقل من مهر مثلها بما لا يتعاب الناس في مثله من كف فانه لا يجوز ويخير الزوج ان شاء كل لها مهر مثلها وان أي فرق القاضي بينهما ما ومن أصحابنا من قال هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان من أصله أن المرأة اذا حط عن مهر مثلها بما لا يتعاب الناس فيه كان للاولياء حق الاعتراض ويخير الزوج بين أن يكمل مهر مثلها وبين أن يفرق القاضي بينهما ما ومنهم من قال لا بل هذا قولهما متى اختار الفسخ لا يلزمه من المهر شيء قليل ولا كثير وان جاءت الفرقة من جهة الزوج كذا في الذخيرة * وان تزوجت غير كف على مهر مثلها كان للقاضي أن يفرق بينهما كذا في المحيط * ولو اختلفت هذه المرأة السفينة من زوجها أعمال جاز الخلع ولم يجب المآل عليها لافي الحال ولا في الثاني ثم الطلاق ان وقع بها وصريح في باب الطلاق كانت تطلب ستة رجعية علك الزوج الرجعية ان كان دخل بها وان وقع بالفظ الخلع يقع بآئنا وهذا بخلاف الامة باللغة الأصلية اذا اختلفت من زوجها فان الطلاق يقع بآئنا سواء وقع بلفظ الصريح أو بلفظ الخلع لان العوض ان لم يجب الحال يجب في الثاني كذا في الذخيرة * فان اختلفت باذن المولى يجب المآل في الحال وان كان بغير اذن المولى كان عليها المآل بعد العتق كذا في فتاوى قاضيان * ويخرج الزكاة من مال السفينة وينفق على ولده وزوجته ومن يجب عليه نفقته من ذوى أرحامه الاصل فيه أن كل ما وجب عليه باليجب الله تعالى كالأزوجة الاسلام أو كان حقاً للناس فهو والمصلح فيه سواء لانه مخاطب الا أن القاضي يدفع قدر الزكاة اليه ليصرفها الى مصرفها لكن يبعث أميناً معه لئلا يصرفها الى غير وجهه كذا في العيني شرح الهداية * وان طلب من القاضي ما لا يصل به قرابته الذين يجب عليهم نفقتهم أجابه الى ذلك ولكن القاضي لا يدفع المآل اليه بل يدفعه بنفسه الى ذوى الرحم المحرم منه ولا ينبغي للقاضي أن يأخذ بقوله في ذلك حتى تقوم البينة على القرابة وعشرة القريب كذا

الشهر فإذا خرج الشهر عمل الفسخ وان أهل ولم يكن فسخ ومضى ساعة لم وهذا بخلاف الرواية والاختار بقاء الخيار في ليلته ويومها * الاجارة بعد الاجارة والتسليم الى الاول لا يجوز أصلاً حتى لو فسخت الاولى لا يلزم التسليم الى المستأجر الثاني بخلاف البيع

بعد الاجارة حيث يجب التسليم بعد انفساخ الاجارة في المختار وقال الصدر الاجارة كالبيع ينقذ أيام الفسخ * وذكر شيخ الاسلام استأجر أرضاً بكرار حنطة فزاد آخرها كرفاً جرم المأجر منه فزاد المستأجر الاول كرفاً ثم جنداً (٥٩) الاجارة الثانية هي المنعقدة وتضمن

فسخ الاولى بمقتضى تجديدها
* وعن الثاني فيما اذا زاد
المستأجر الاول على المستأجر
الثاني وسلم هارب الدار الاول
بهذه الزيادة والاجر الاول أن
الاجارة الاولى لا تقتض
وهذه زيادة زاده في الاجر
والتوفيق أن صاحب الدار
اذا جدد ينتقض والا
لا تكون الثانية زيادة من
المستأجر * دفع أرضه مزارعة
على أن البذر منه وصار
مستأجراً للأرض ثم آجرها
من غيره اجارة طويلة بلا
اذن المزارع لا يجوز لانه آجر
المستأجر ولورضى به المزارع
انفسخت المزارعة وجازت
الطويلة بخلاف اجارة
المستأجر اذا رضى به
المستأجر الاول حيث ينقذ
على المستأجر وهنا ينفسخ
لحاجة الناس كذا في الصغرى
* آجر داره شهراً وجعل
لنفسه الخيار فسكن المستأجر
في مدة الخيار لا آجر عليه لعدم
العقد وان بعد الاجارة
لزم الاجر * استأجر داراً
وقبضها ثم وجد بها عيباً يضر
بالسكنى كاتسكار الجذع
وما يوهن البناءه الخيار وان
حدث عيب بعده قبل
قبضها يردّها لانها عقد يرد
على المنفعة فحدث العيب
قبل الاستيفاء كالموجود
وقت العقد بخلاف البيع
* قال في الزيادات خيار

في المبسوط * قال ولا يصدق السفينة في اقراره بالنسب اذا كان رجلاً الا في أربعة أشياء في الولد والوالد والوجة
ومولى العتاقة فأما فيما عدا ذلك لا يصدق وان كان السفينة امرأه فانه انصدق في ثلاثة أشياء في الولد
والزوج ومولى العتاقة ولا تصدق في الولد ثم اذا صدق في حق هؤلاء ما ثبت غير هؤلاء بالبينة فانه يجب النفقة
في ماله وان لم يثبت غيرهم بالبينة ولكن السفينة اقرب فانه لا يجب النفقة وكذلك لو اقرب للمرأة بنفقة مامضى للمرأة
لم يصدق الا ببينة كذا في المحيط * ولو حلف بالله أو نذر نذر من هدى أو صدقة أو ظاهراً من امرأته لا يلزمه
المال ولا يكفر بعينه وظاهره بالصوم كذا في الكافي * ولو ظاهراً من امرأته وأعقق فانه لا يجوز له عن الظهار
ويسعى الغلام في قيمته وكان عليه أن يصوم شهرين متتابعين ولو أن هذا المحجور قتل رجلاً خطأ كانت دينه
على عاقلته وكذلك لو قتل رجلاً بعصا كانت الدية على عاقلته مغلفة ثم لا يكفر بالعق ولكن يصوم شهرين
متتابعين وان أعقق عبداً عن كفارته وجبت السعاية على العبد ولم يجزعه عن الكفارة كذا في الظهار كذا في
المحيط * فان صام المفلس أحد الشهرين ثم صار مسلماً لم يجزه الا العتق منزلة عسراً يسر كذا في المبسوط
* وان أراد حجة الاسلام لم يمنع منها ولا يسلم القاضي النفقة اليه بل يسلمها الى ثقة من الحاج بنفقة عليها عليه
في الطريق المعروف كيلا يذروا ولا يسرفوا ولو أراد عمره واحدة لم يمنع منها استحساناً والقاس أن يمنع ولا
يمنع من القرآن ولا من أن يسوق بدنه كذا في التبيين * ثم القارن بلزمه هدى ويجزئه قيمة الشاة عندنا ولكن
البدنة فيه أفضل كذا في المبسوط * وان جنى في احرامه ينظر ان كان جنائياً يجوز فيها الصوم كقتل الصيد
والخلق عن أذى ونحو ذلك لا يمكن من التكفير بالمال بل يكفر بالصوم وان كان جنائياً لا يجزئ فيها الصوم
كالخلق من غير ضرورة والتطيب وترك الواجبات فانه يلزمه الدم ولكن لا يمكن من التكفير في الحال بل
يؤخر الى أن يصير مسلماً بمنزلة الفقير الذي لا يجد ما لا والعبد المأذون له في الاحرام كذا في التبيين * ولو جامع
امرأته بعد ما وقف بعرفة فعليه بدنة يتأخر الى أن يصير مسلماً وان جامعها قبل أن يقف بعرفة لم يمنع نفقة
المضى في احرامه ولا يمنع نفقة العود من عام قابل للقضاء ويمنع من الكفارة والعمره في هذا كالحج ولو أن هذا
المحجور عليه قضى حجة الاسلام الاطواف الزيارة ثم رجع الى أهله ولم يطف طواف الصدر فانه يطلق له نفقة
الرجوع للطواف ويصنع في الرجوع مثل ما يصنع في ابتداء الحج ولكن يأمر الذي يلي النفقة عليه أن
لا يتفق عليه راجعاً ثم يطوف بالبيت بحضرته وان طاف جنباً ثم رجع الى أهله لم يطلق له نفقة الرجوع
للطواف ولكن عليه بدنة اطواف الزيارة وشاة اطواف الصدر يؤتم بها اذا صلح وان أحصر في حجة الاسلام
فانه ينبغي للذي أعطى نفقته أن يبعث به مدي فيتحلل به كذا في المبسوط * ولو أحرّم بحجة تطوعاً أو بعمره
تطوعاً فان القاضي يعطيه النفقة مقدار ما يكفيه كذا في فتاوى قاضيان * ولو أن هذا المحجور أحرّم بحجة
تطوعاً لم ينق عليه في قضائها نفقة السفر ولكن يجعل له من النفقة ما يكفيه في منزله ولا يزدله على ذلك
ما يحتاج اليه في السفر من زيادة النفقة والراحلة ثم يقال له ان شئت فاخرج ماشياً وان كان موسراً كثير
المال وقد كان الحالكم يوسع عليه في منزله بذلك وكان فيما يعطيه من النفقة فضل على قوته فقال أنا أنكرارى
بذلك وأتفق على نفسي بالمعروف أطلق له ذلك من غير أن يدفع اليه النفقة ولكن يدفعها الى ثقة يتفقها
عليه على ما أراد وان لم يقدر على الخروج ماشياً ومكث حراً ما وطال به ذلك حتى دخله من احرامه ذلك
ضرورة يخاف عليه من ذلك مرضاً أو غيره فلا بأس اذا جاءت الضرورة أن يتفق عليه من ماله حتى يقضى
احرامه ويرجع وكذلك لو أحصر في احرام التطوع لم يبعث الهدي عنه الا أن يشاء أن يبعث به مدي من
نفقته وان شاء ذلك لا يمنع منه فان لم يكن في نفقته ما يقدر على أن يبعث ذلك منه تركه على حاله حتى تأتى
الضرورة التي وصفت لك ثم يبعث به مدي من ماله يحل به وانما ينظر في هذا الى ما يصلحه ويصلح ماله كذا في
المبسوط * ولو أوصى بوصية ان كانت موافقة لوصايا أهل الخير والصلاح نحو الوصية بالحج أو لساكن أو وثى

العيب فيها يشارك خيار العيب في البيع لان فيه لا بد من القضاء أو الرضا بعد القبض لا قبله والحكم فيها قبل القبض وبعده على السواء وخيار
الرؤية ثابت للمستأجر أيضاً (نوع في اجارة الارض) استأجر أرضاً للزراعة فزرعها وأصاب الزرع أفة أو غرق الارض فعليه

الاجر على الكمال ولو غرق قبل الزرع فلا أجر عليه قال في المحيط والفتوى على أنه اذا بقي بعده لا لزرع مدة لا يتمكن من إعادة الزراعة لا يجب الاجر على المستأجر والا يجب (٦٠) اذا تمكن من زراعة مثل الاول أو دونه في الضرر وكذا لو منعها غصب بناء على إمكان الزراعة

ومعذره وان قبض الارض ولم يزرع حتى تمت السنة لمزم الاجر * استأجر أرضاً للزراعة فزرعها وكانت تسقى بالمطر فلم تضر أو لم يجدها الماء للسقى فليس الزرع سقط الاجر استأجرها بشرط أن يزرعها أو لا يزرعها استأجر الرعي فانقطع الماء وكذا لو خرب النهر الا عظم ولم يقدر على سقيها كذا اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله * وفي فتاوى سمرقند استأجر أرضاً من الجبل سنة فزرعها ولم تضر ولم تنبت فغضت السنة فامطرت ونبت الزرع فالزرع للمستأجر ولا يلزمه الاجر ولا نقصان الارض وفي المنتقى قال هو للمزارع لكنه يتصدق بالفضل وان قال رب الارض بعد المدة أنا فقلعه له ذلك * استأجرها للزراعة فقل ماؤها وانقطع له أن يخاصمه حتى يفسخ القاضي العقد وبعد ما فسخ يترك الحاكم الارض في يده باجر المثل الى أن يدرك الزرع فان سقى زرعه كان ذلك رضاً ولم تنقص الاجارة * استأجر أرضاً سنة على أن يزرع فيها غلة بعينها فزرعها فاصابها آفة وقد بقي من السنة ما يمكن أن يزرع فيها ما هو أدون ضرراً من الاول أو مثل الاول له أن يزرعها وان أمكن زراعة ما هو أضر

من الابواب التي يتقرب بها الى الله تعالى يجوز استحسانا أو ينفذ من ثلث ماله وان كانت مخالفة لوصايا أهل الخير والصالح لا يجب تنفيذها كذا في فتاوى قاضيخان * وفي المنتقى قال اذا دفع الوصي الى الوارث ماله حين أدرك وهو فاسد ممن يحجر عليه كان دفعه جائزاً وهو يرى من الضمان كذا في المحيط * وأما الحجر بسبب الفسق فعندنا لا يحجر على الفاسق اذا كان مصلحاً لماله والفسق الاصل والطارئ سواء * وأما الحجر بسبب الغفلة وهو أن لا يكون مفسداً ولكنه سليم القلب لا يهتدى الى التصرفات الرابحة ويغيب في التجارات ولا يصبر عنها فان القاضي يحجر على هذا المكلف المغفل عندهما كذا في الكافي * ولو أن صبياً محجوراً استقرض مالا ليعطي صداق المرأة صح استقرضه فان لم يعط المرأة وصرف المال في بعض حوائجها لا يؤاخذ به لافي الحال ولا بعد البلوغ والعبد المحجور اذا استقرض مالا واستهلكه لا يؤاخذ به في الحال ويؤاخذ بعد العتق ولو أودع انسان عبداً محجوراً فأقر المحجور أنه استهلكه لا يصدق ولو صار مصلحاً بعد ذلك يستل عما أقر به فان قال ما أقرت به كان حقاؤاخذ به في الحال وان قال كان باطلا لا يؤاخذ به كذا في فتاوى قاضيخان * ولو أن المحجور عليه سبب السفه أودعه رجل مالا فأقر أنه استهلكه لم يصدق على ذلك فان صلح بعد ذلك سئل عن اقراره فان أقر أنه استهلكه في حال فساده لم يضمن شيئاً في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو كان يرى الحجر في السفه وهو قول محمد رحمه الله تعالى وعلى قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يضمن وان أقر أنه استهلكه في حال صلاحه ضمن ذلك كذا في المحيط * ولو استقرض مالا فانفقته على نفسه نفقة مثله ولم يكن القاضي أنفق عليه في تلك المدة وقضاه من ماله وان كان أنفق به بأسراف حسب القاضي للقرض من ذلك مثل نفقة المحجور عليه في تلك المدة وقضاه من ماله وأبطل الزيادة على ذلك كذا في المبسوط * ولو أن رجلاً أودع هذا السفه مالا واستهلكه بمحض من الشهود ولا يضمن لافي الحال ولا بعد ما صار مصلحاً لماله في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو كان يرى الحجر وهو قول محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يضمن وكان الجواب فيه كالجواب في الصبي المحجور اذا استهلك ما كان وديعة عنده بمحض من الشهود فانه لا يضمن عندهما ضمن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا اذا كانت الوديعة مالا سوى الغلام والجارية فاما اذا كانت غلاماً أو جارية فقتله خطأ كانت قيمته على عاقلته عندهم جميعاً كذا في المحيط * وان أقر المحجور بذلك اقراراً لم يلزمه مادام محجوراً عليه فان صلح فسئل عما كان أقر به فان أقر به في حال صلاحه أخذت منه القيمة من ماله في ثلاث سنين من يوم يقضى عليه كذا في المبسوط * ولو أن المحجور عليه أقر أنه أخذ مال رجل بغير إذنه فاستهلكه وصدقه قرب المال وقدمه الى القاضي فان القاضي لا يصدق المحجور عليه بذلك فاذا صلح بعد ذلك لا يؤاخذ بما أقر به الا انه يستل عن اقراره بعدما صار مصلحاً ان المقر به وهو الاستهلاك كان حقاً أو باطلاً فان أقر أن ما أقر به من الاستهلاك كان حقاؤاخذ به وبصير ما أقر به ديناً في ماله وان قال لم يكن المقر به ثابتاً أو كان مبطلاً في ذلك فانه لا يؤاخذ به ويجب أن يكون الجواب في الصبي المحجور أنه اذا أقر أنه استهلك مال انسان بغير إذنه في حالة الصبا ثم بلغ فقال المقر به كان حقاؤاخذ بذلك وعنده لو قال لم يكن حقاؤه لا يؤاخذ به فان قال رب المال كنت محققاً في اقرارك وقال المحجور عليه بل كنت مبطلاً في اقرارك فاقول قول المحجور عليه وعلى رب المال البينة انه استهلكه في حال السفه اذا أقر أنه كان مبطلاً في اقراره وادعى صاحب المال أنه كان محققاً فالقول قوله وبطل ما قال بعد الكبر أقرضتني وأصابني محجوراً وأودعتني واستهلكك ذلك وقال صاحب المال لا بل أودعتك أو أقرضتك وأنت مأذون بالغ كان القول قول رب المال وعلى الصبي البينة على ما ادعاه كذا في المحيط * ولو أن رجلاً أقرض محجوراً أو أودعه ثم صار مصلحاً فقال لصاحب المال كنت أقرضتني في حال فسادی فانفقتهما أو قال أودعتني في حال فسادی فانفقتهما وقال صاحب المال ويضمن المحجور كذا في فتاوى

قاضيخان
لا يزرعها ويسلمها بالاجر الملتزمة الى المؤاجر الا اذا سلمها قبل المدة حينئذ يلزم بقدرها غصب أرضاً فاجرها سنة من قاضيخان
رجل باجر معلوم لزراعة ما بدله فزرعها ثم أجاز مالكه فالاجارة من يوم الاجازة واجر الماضي للغاصب ويتصدق به بعد ما ضمن نقصان الارض

الى يوم الاجارة ولو كان دفعها من اربعة بالنصف فاجازها اب الارض قبل أن ينتهي الزرع فلا شيء للغاصب من الزراعة ولا من نقصان الارض وان أجاز بعد انتهائها الزرع لم تجز الاجارة ويقاسم المزارع مع الغاصب كشرطا (٦١) ويتصدق بالفضل ويضمن الغاصب نقصان

الارض وفي التجريدان أجاز المالك قبل استيفاء المنافع جاز والاجرة للمالك وان أجاز بعد انقضاء بعض المدة فالكل

للمالك عند الثاني وعن محمد رحمه الله تعالى الماضي للغاصب والباقي للمالك وان أجاز بعد استيفاء المنافع فكما تقدم أولا

(نوع آخر في استئجار المستغل وفيه اجارة الرحي والحمام)

استأجر حماما في قرية فوقع الحلاء ونفرا الناس سقط الاجر وان نفر بعض الناس لا وان حماما للرجال وحماما للنساء وجددهما جميعا الا أنه سمي في الاجارة حماما جاز استحسانا قبل هذا اذا كان باب الحمامين أو الدهليز واحدا

ولو لسكن باب لا وفي الخزائنة سوى بينهما وهو الصحيح * استأجر رخي لطحن الحنطة فطحن به ما مثل الحنطة أو دونها ضررا لا يبصر مخالفا وان فوقها صار مخالفا غاصبا * استأجر رخي درهم من رجل وقال له اسكن حانوتي فقبل ردمالك لا أطالبك بأجرة والاجرة التي تجب عليك هبة لك فدفع المقرض ألفا وسكن الحانوت ان ذكر تلك الاجرة مع القرض فعليه الاجر وان قبل الاستقراض أو بعده فلا أجر عليه * استأجر حماما على أن عليه الاجر حال جريانه وانقطاعه فسدت لانه

قاضيحان * اذا قال رب المال أو دعته أو أقرضته في حالة الحجر الا أنك استعملت بعد ما صلتحت ولي عليك ضمان والمجور يقول لا بل استعملت في حال التساد ولا ضمان لك فالقول قول المجور وعلى رب المال البيينة ان كان المال قائما في يده بعد ما صلح كذا في المحيط *

(الفصل الثاني في معرفة حد البلوغ) * بلوغ الغلام بالاحتلام أو الاحبال أو الانزال والجارية بالاحتلام أو الحيض أو الحمل كذا في المختار * والسن الذي يحكم ببلوغ الغلام والجارية اذا انتهيا اليه خمس عشرة سنة عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثمانى عشرة سنة للغلام وسبع عشرة سنة للجارية كذا في الكافي * وأدنى مدة البلوغ بالاحتلام ونحوه في حق الغلام اثنتا عشرة سنة وفي الجارية تسع سنين ولا يحكم بالبلوغ ان ادعى وهو ما دون اثنتى عشرة سنة في الغلام وتسع سنين في الجارية كذا في المعدن * فان أخبر به ولم يكذبهما الظاهر قبل قولهما كما قبل قول المرأة في الحيض وذا قبلنا قولهما في ذلك صارت أحكامهما أحكام البالغين كذا في شرح القدوري للاقطع * وان حاضت الجارية أو احتلم الغلام أو تأخر ذلك فاستكمل الغلام تسع عشرة سنة والجارية سبع عشرة سنة وأونس منهما الرشد واختبر بالاحتفاظ لاموالهما والصلاح في دينهما مدفعت اليهما أموالهما فان كانا غريبتين أنسين لم يدفع اليهما منه شيء وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى مثل ذلك الا اذا تأخر الاحتلام أو الحيض فالبلوغ بالنسبة فاذا حكم بالبلوغ عند ادراك السن أو بالحيض والاحتلام ان كان رشيدا مصلحا دفع اليه المال وان لم يكن بهذه الصفة قبل كان مفسدا فلو فيه وللقاضى أن يمنع المال عنه بالاجماع كذا في المحيط * واذا رآه في الغلام أو الجارية الحلم وأشكل أمره في البلوغ فقال قد بلغت فالقول قوله وأحكامه أحكام البالغين كذا في الكافي * اذا جامع امرأته بعد ما بلغ مبلغا يتصور منه الاحبال فجاءت بولد فانه يثبت نسبه ويحكم ببلوغه ضرورة ثبوت نسب الولد كذا في الينابيع

(الباب الثالث في الحجر بسبب الدين)

فالحجر بسبب الدين أن يركب الرجل ديون تستغرق أمواله أو تزيد على أمواله فطلب الغرماء من القاضى أن يحجر عليه حتى لا يهب ماله ولا يتصدق به ولا يقرضه لغريم آخر فالقاضي يحجر عليه عندهما ويعمل بحجره حتى لا تصح هبته ولا صدقته بعد ذلك وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحجر عليه ولا يعمل بحجره حتى تصح منه هذه التصرفات كذا في المحيط * ولو تزوج المجور امرأة صح نكاحه فان زاد على مهر مثلها فقد ارده مهر المثل يظهر في حق الغريم الذي حجرا لاجله يخاص الغريم في ذلك وما زاد على مهر المثل لا يظهر في حق الغريم الذي حجرا لاجله ويظهر في المال الذي حدث له بعده كذا في فتاوى قاضيحان * ولا يباع على المديون ماله في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى العروض والعقار فيه سواء ولكن يجبره أبدا حتى يبيع في دينه ايقام لمطوق الغرماء ولا يبيع ماله ان امتنع من بيعه وقسم ثمنه بين غرمائه بالخصص كذا في الكافي * لا يجوز للقاضي بيع مال المديون عليه الا برضاه وعندهما يجوز وهذا في المديون الحاضر عندهما بخلاف بين المشايخ وفي المديون الغائب اختلف المشايخ على قولهما بعضهم قالوا لا يجوز بيع القاضى عليه انا غائب الزوج وطلبت المرأة من القاضى أن يبيع ماله في نفقتها فالقاضي لا يبيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك عندهما على قول بعض المشايخ وان كان مال الغائب شيئا يخاف عليه الفساد يبيع بالاجماع وكذلك اذا كان للغائب عبد وخاف القاضى أن تستغرق قيمته نفقته فالقاضي يبيعه بالاجماع هكذا في الذخيرة * ويصح هذا الحجر عندهما وان كان المجور المديون غائبا ولكن يشترط علم المجور عليه بعد الحجر حتى ان كل تصرف باشره بعد الحجر قبل العلم به يكون صحيحا عندهما وهو قيام الحجر على العبد المأذون من حيث

يخالف مقتضى العقد * استأجر رخي مائتيها ومائة معلومة باجر معلوم وانقطع الماء سقط من الاجر بحسبه فان لم تنقص مدة الاجارة حتى عاد الماء يلزمه الاجرة فان شرط الاجر وان انقطع الماء فسدت الاجارة وان اختلفا في قدر الانقطاع فالقول للمستأجر وان في نفسه يحكم

الحال وان قل الماء وأضر بالطحن وهو يطحن فان فحش الضرر بخير وان قل فلا جارة لازمة وان خاف المالك انقطاع الماء ففسخ الاجارة وأجر البيت والمتاع والخمر خاصة فليس (٦٢) له الفسخ بل له أن يفسخ بالعيب فان انكسر الحجران أو الدوارة أو أدم البيت له الفسخ

فان أصله لا * استأجر طاحونة فيها رحبان واحتاج النهر الى الكرى وصار بحال لا يعمل الا أحدهما ان كان الحفر على المؤاجر عادة وصار الماء بحال لو صرف يعملان ناقصا يلزمه أجر أحدهما وله الخيار وان لا يعمل الا يلزمه أجر أحدهما وان تفاوتا يلزمه أجر أكثرهما وان كان الحفر على المستأجر لزمه الاجر كلا كاستأجر الخيمة اذا انكسر أو تادهى يلزمه الاجر لان انقطع الاعطاب وان انكسر قدر الحمام سقط الاجر * ركب المستأجر في الطاحونة حجرا أو وحيدا أو شيئا آخر ثم انقضت المدة وأراد أن يأخذ ماله فيه ان بأمر المؤاجر على أن يرفع من الغلة يرجع ويكون له وان بلا أمره يأخذ غير المركب وقمة المركب * استأجر طاحونة اجارة طويلا ثم أجزاهم غيره يعني بقبالة تادوا أدنه بالعمارة وأنفق ان علم أنه مستأجر والطاحونة ليست له لا يرجع وان لم يعلم وطنه مالكا يرجع وهو المختار (الرابع في اجارة الدواب) استأجر دابة ولم يذكر ما يحمل فسدت فلوسى وحمل الاخف بان استأجر ليحمل

انه لا يعمل بدون علم العبد وكذلك يصح هذا الحجر قبل الحبس وبعده وكل تصرف يؤدي الى ابطال حق غرمائه فالخمر يؤثر فيه وذلك كالهبة والصدقة وما أشبهه وأما البيع فان كان بمثل القيمة جاز من هذا المحجور وان باع بالغبن لا يصح منه سواء كان الغبن يسيرا أو فاحشا وبخير المشتري بين ازالة الغبن وبين الفسخ فان باع ماله من الغريم وجعل الدين بالثمن قصاصا ان كان الغريم واحدا جاز ذلك وان كان الغريم اثنين فيبيع ماله من أحدهما بمثل قيمته يصح كالموابع من أجنبي بمثل قيمته ولكن المقاصة لاتصح وكذا لو قضى دين بعض الغرماء لا يملك هكذا في المحيط * ثم اذا حجر عليه القاضى بسبب الدين يشهد أنه قد حجر عليه في ماله والاشهاد ليس بشرط الصحة الحجر وانما احتج اليه لانه يتعلق بهذا الحجر أحكام ورعا يقع التجاهد فيحتاج الى اثباته فيشهد ليقع الامن عن التجاهد وبين سبب الحجر فيقول حجرت عليه بسبب الدين فلان بن فلان عليه لان الحجر على قول من يراه جائزا تختلف أسماؤه وهو باختلاف سببه يختلف في نفسه لان الحجر بسبب السفسه يعم الاموال كلها او الحجر بسبب الدين يختص بالمال الموجود له في الحال فأما ما يحدث له من المال بالكسب وغيره فلا يؤثر الحجر فيه ويتقد تصرفه فيه فكذا في الذخيرة * رجل عليه دين ثبت باقراره أو بينته قامت عليه عند القاضى فغاب المطلوب قبل الحكم وامتنع عن الحضور قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ينصب القاضى عنه وكيلًا ويحكم عليه بالمال اذا سأل الخصم ذلك وان سأل الخصم أن يحجر عليه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يحكم ولا يحجر حتى يحضر الغائب ثم يحكم عليه ثم يحجر عليه عند محمد رحمه الله تعالى لانه انما يحجر بعد الحكم لا قبله كذا في فتاوى قاضيان * فان كان دينه دراهم وماله دراهم قضى القاضى بغير أمره اجاعا وان كان دينه دراهم وماله ذناب أو بعكسه باعها القاضى في دينه استحسانا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والقياس أن ليس للقاضى أن يباشر هذه المصارفة كذا في الكافي * ولا يبيع العروض ولا العقار ولا يبيع عليه الفتوى كذا في خزنة المفتين * ويبيع في الدين النقود ثم العروض ثم العقار يبدأ باليسر فاليسر ويترك عليه دست من ثياب بدنه ويبيع الباقي وقيل دستان كذا في الهداية * اذا كان للدين ثياب يلبسه أو يمكنه أن يجترى بدون ذلك فانه يبيع ثيابه فيقضى الدين ببعض ثمنها ويشترى بمابق ثوبه بألبسه وعلى هذا القياس اذا كان له مسكن ويمكن أن يجترى بمادون ذلك يبيع ذلك المسكن ويصرف بعض الثمن الى الغرماء ويشتري بالباقي مسكنا لبيت فيه وعن هذا قال مشايخنا انه يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى انه يبيع البدن في الصيف والنطع في الشتاء واذا باع القاضى عندهما مال بالدينون لقضاء دينه أو أمر أمينه بالبيع فان العهدة على المطلوب لا على القاضى وأمينه والعهدة هي ان المبيع لو استحق فانه يرجع بالثمن على المطلوب لا على القاضى وأمينه كذا في النهاية * ولو كان له كائون من حديد يباع ويتخذ من الطين كذا في العيني شرح الهداية * قال هشام في نوادره سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل ركب دين فاختفى ويخوف أن يلجئ ماله قال ان كان الغرماء قد أئبتوا ديونهم عندي حجرت عليه وان لم يكونوا أئبتوا ديونهم لم أجز عليه وان كان قد تغيب فباع عليه قاض أجرت يبعه عليه وقال محمد رحمه الله تعالى أما أنافلا يبيع وسألته عن قال لغريمه من هذا المحجور متاعا أو باضامن لثمنه فباعه متاعا قال محمد رحمه الله تعالى ما حال المتاع قلت قبضه المحجور واستهلكه قال لا يضمن الضمين شيئا وان قال ما يباعه من درهم الى مائة فأضامن له فباعه ثوبا يساوى خمسين بمائة وقبضه واستهلكه قال يضمن قيمة الثوب كذا في المحيط * فان أقر في حالة الحجر باقرار لزمه ذلك بعد قضاء الدين وهذا على قولهما لانه يتعلق بهذا المال حق الاولين فلا يتمكن من ابطال حقه بالاقرار لغريمه بخلاف ما اذا استهلك المحجور عليه قبل قضاء الدين مال انسان حيث بصير المتلف عليه أسوة للغرماء بخلاف كذا في العيني شرح الهداية * ولو استفاد ما لا آخر بعد الحجر نفذ اقراره فيه كذا في الهداية * ولو كان سبب وجوب الدين بابتاعه القاضى بعهده أو بشهادة

فركب جاز ولو ركب ليس له أن يحمل ولو حمل لا أجر لان الركوب يسمى حلا يقال ركب وحمل مع فلان وحملتك الشهود على الدابة ولا يسمى الحمل ركوبا * مشاة تكاروا ابلا على أن يحملوا عليه من يعيا ويمرض منهم لا يجوز وشرطوا أن يركب واحد وينزل ثم

واحد ثم يوم يصح * استأجر دابة ليسيع عليها أو يستقبل الحاج لا يصح بلاذ كروقت أو موضع * استأجر دابة كل شهر بعشرة على أنه متى سئج له حاجة ليلاً أو نهاراً ركبها ولم يبين مكاناً معلوماً فسدت وان علم صح * ولو استأجر ثوباً (٦٣) ليقضى حوائجه في المصر يصح وإن لم يذكر

مكاناً * تكرار دابة على دخول عشرين يوماً إلى مكان كذا فادخله في خمسة وعشرين يحط من الأجر بحسابه وعلى قياس مذهب الإمام ينبغي أن تفسد الأجرة كالواستأجر الخبز العشرة الخاتيم حنطة اليوم بدرهم قال الإمام إذا استأجر دابة ليحمل عشرة تخاتيم حنطة فحمل عشرين فإن سلط عليه تمام الأجر وإن تلفت بعد ما بلغت عليه نصف قيمتها وتما الأجر ويضمن عند الثاني * استأجرها ليهذب عليها إلى مكان كذا فركبها في المصر في حوائجه فهو مخالف لأجر عليه وكذا القميص يستأجره ليلبس على مكان كذا فلبسه في المصر في حوائجه قال الفقيه يجب الأجر هنا لأنه خلاف إلى خبر وفي الدابة إلى شراؤه يحتاج في الدابة إلى ذكر المكان وفي الثوب إلى ذكر الوقت * استأجر درعاً ليلبسه يوماً إلى الليل بأجر معلوم إن ثوباً بذلة له أن يلبسه اليوم وكل الليل وإن ثوباً ضيافة يلبسه اليوم وأول الليل وآخره وإن لبس وسطه وتخرق ضمن * تكرار دابة بأربعة دراهم إلى مكان كذا على أن يرجع اليوم فلم يرجع إلى أيام يجب عليه درهمان لأنه مخالف في الرجوع

الشهود بأن شهدوا على الاستقراض أو الشراء بمثل القيمة شارك هؤلاء الغرماء غريمه الذي له الدين قبل الحجر كذا في المحيط * ولو حجر القاضي على رجل لقوم لهم ديون مختلفة فقطى المحجور دين بعضهم شارك الباقيون فيما قبض يسلم له حصته ويدفع ما زاد على حصته إلى غيره من الغرماء ولو أقر على نفسه بحد أو قصاص صح إقراره وكذا لو أعتق أو تبرع اعتاقه وتبرعه والحاصل أن كل ما يستوي فيه الحد والهزل ينفذ من المحجور وما لا ينفذ من الهازل لا ينفذ من المحجور إلا بأذن القاضي ولو استهلك مال إنسان بعناية الشهود لزمه ضمان ذلك ومن له الضمان يحاص الغريم الذي حجر لاجله فيما كان في يده ولو اشترى المحجور جارية بعناية الشهود بأكثر من قيمتها فإن باع الجارية يحاص الغريم الذي حجر لاجله بمقدار قيمتها وما زاد على قيمتها يأخذ من المال الذي يحدث بعد الحجر كذا في فتاوى قاضيان * ويتفق على المديون وعلى زوجته وأولاده الصغار وذوي أرحامه من ماله عنده ما فإن لم يعرف للفلس مال وطلب غرماء وحسبه وهو يقول لا مال لي حبسه الحاكم في كل دين التزمه بعقد كالمهر والكفالة وإن أقام البينة أنه لا مال له خلى سيده لوجوب النظره إلى الميسرة بالنص كذا في الكافي * وإن وجد ذوا عسار فالواجب الانتظار إلى وقت اليسار والبينة على الاعسار بعد الحبس تقبل بالاتفاق فيطلقه القاضي بعد ذلك وأما إذا قامت قبل الحبس ففي رواية لا تقبل ما لم يحبس وعليه عامة المشايخ واليه ذهب شمس الأئمة السرخسي في شرح أدب القاضي وهو الأصح هكذا في العيني شرح الهداية * وإذا حبسه الحاكم شهرين أو ثلاثة أشهر يسأل عن حاله فإن لم ينكشف له مال خلى سبيله كذا في شرح القدوري للأقطع * ولا يمكن فيه المحترف من الاشتغال بحرقته في الصحيح ليخبر قلبه فيقضى دينه بخلاف ما لو كانت له أمة وفيه موضع يمكنه وطؤها حيث لا يمنع منه كذا في الكافي * وفي الوقعات المحبوس في السجن إذا مرض وليس له أحد يهدهد أخرج من السجن بكفيل وفي الخلاصة هذا إذا كان الغالب عليه الهلاك وعليه الفتوى فإن لم يجد الكفيل لا يطلقه فإن كفيل رجل وأطلقه فخرقة الخصم ليست بشرط هكذا في العيني شرح الهداية * ولو اشترى طعاماً لنفسه أو لعياله فهو جائز كذا في التتارخانية * المحبوس بالدين إذا كان يسرف في اتخاذ الطعام يمنع القاضي عن الإسراف ويقتدره الكفاف المعروف وكذلك في الثياب يقتصد فيها ويأمره بالوسط ولا يضيق عليه في مأكوله ومشربه وملبوسه كذا في فتاوى قاضيان * في كفالة الأصل لا يضرب المحبوس ولا يغل ولا يهدد ولا يخوف ولا يجرد ولا يقام بين يدي صاحب الحق أهانة ولا يؤجر وفي المنتقى بقيت المديون واليوم يفعل إذا خيف القرار ولا يخرج المديون للجمعة ولا عيد ولا حج ولا صلاة مكتمة ولا صلاة الجنازة ولا عيادة المريض ويحبس في موضع وحش لا ييسط له فرش ولا وطاء ولا يدخل عليه أحد ليستأنس به ذكره الإمام السرخسي كذا في الخلاصة في فصل الحبس من كتاب أدب القاضي * ولا يحول بينه وبين غرمائه بعد الإخراج عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يمنعونه من التصرف والسفر حاله المأزومة ولا يجلسونه في مكان لأنه حبس بل بدور هو حيث يشاء ويدورون معه كذا في التبيين * وبأخذون فضل كسبه يقسم بينهم بالخصص هذا إذا أخذوا فضل كسبه بغير اختياره أو أخذ القاضي وقسمه بينهم بدون اختياره وأما المديون ففي حال صحته لو أترأ أحد الغرماء على غيره بقضاء الدين باختياره فله نص على ذلك في فتاوى النسفي فقال رجل عليه ألف درهم لثلاثة نفر لواحد منهم خمسمائة ولا آخر منهم ثلثمائة ولا آخر منهم مائتان وماله خمسمائة فاجتمع الغرماء فحبسوه بدونه ثم في مجلس القضاء كيف تقسم أمواله بينهم قال إذا كان المديون حاضر فانه يقضى ديونه بنفسه وله أن يقدم البعض على البعض في القضاء ويؤثر البعض على البعض وإن كان المديون غائبا والديون ثابتة عند القاضي يقسم المال بين الغرماء بالخصص كذا في العيني شرح الهداية * فإن أقام المديون البينة على الإفلاس فأقام الطالب البينة على اليسار فيينة الطالب أولى ولا حاجة إلى بيان ما ثبت به

(نوع آخر) استأجر رجلاً ليحيى من بخارا إلى خوارزم بعياله فوجد بعضهم ميتاً فخاف بالباقي له الأجر بحسابه إن معلومين وإن لم يكونوا معاً فبالأجرة فاسدة ولو استأجره ليذهب بالطعام إلى فلان فذهب به ووجد فلان ميتاً ورده لأجره عندنا وفي مسئلة حل الكتاب

التي ذكرها في الكتاب ان دفع الكتاب الى ورثته يجب الاجر بالاجماع وان وجد فلانعا ثبوت ترك الكتاب هنالك قال بعض مشايخنا انه ايضا على الخلاف وبعضهم على أنه يجب أجر (٦٤) الذهاب اجماعا هذاذا شرط عليه الجعي بالجواب أما بالشرطه فان ترك الكتاب ثمة حتى يعطى له

ان حضر اذا كان غائبا أو الى ورثته ان كان ميتا يستحق الاجر كذا وكذا لو وجدته ودفع اليه الكتاب ولم يقرأ وعاد بل جواب يجب الاجر كذا لانه أتى بما في وسعه ولو لم يجده أو وجدته وعاد بالكتاب فلا أجر له وقال محمد رحمه الله تعالى له أجر الذهاب ولو نسي الكتاب ثمة لا يستحق أجر الذهاب اجماعا وان استاجر لتبليغ الرسالة الى فلان فلم يجده أو وجدته ميتا فلم يبلغ الى وارثه ورجع له أجر الذهاب والفرق أن الكتاب ان كان سرا يكون مخفيا غالبا فيمكنه الترتك لعدم اطلاع غيره لعدم حل فك ختم غيره والرسالة لو سرا لا يذاع فامتنع كذا من ابلاغ الغير قال الامام الحلواني لافرق بين الكتاب والرسالة * واذا رجع بالطعام وهلك في الطريق لا يضمن عندنا * استاجر غلاما ليذهب بكتابته الى بغداد فقال الغلام ذهبت به وأنكره المستاجر ان برهن الغلام أنه دفع اليه الكتاب أو لم يجده يجب الاجر * استاجر دواب الى بلدة ليحمل عليها من هنالك حولة فقال المكارى ذهبت فما وجدته هنالك حولة ان صدقه المستكرى فيه لم أجر الذهاب خاليا وفي مجموع النوازل * استاجر دابة من بغداد ليذهب بها الى المداين ويحمل عليها طعاما من المداين فذهب ولم يجد الطعام يلزم أجر الذهاب ولو استاجرها ليعمل مولاه عليها من المداين ولم يستاجر من موضع العقد لأجر عليه * وفي الواقعات اشترى أم حبيبا بالقطع بالاجراء فلم يرض البائع فتمت ابلان

اليسار وفي بيعة الافلاس لا تشتري حاضرة المدعي كذا في الخلاصة في فصل الحبس من كتاب أدب القاضي * وينبغي أن يقول الشهود انه فقير ولا تعلم له مالا ولا عرضا من العروض يخرج بذلك عن حال الفقر وعن أبي القاسم الصغار ينبغي أن يقول الشهود انه فقير ولا تعلم له مالا ولا عرضا من العروض يخرج بذلك عن حال الفقر ونسياب ليله كذا في العيني شرح الهداية * ولو دخل داره لمجاجة قال في الهداية لا يتبعه بل يجلس على باب داره الى أن يخرج وقال في الزيادات اذا لم ياذن له في الدخول يجلسه على باب الدار ويمنعه من الدخول كيلا يختفي أو يهرب من جانب آخر فيفوت ما هو المقصود من الملازمة وقال في النهاية ليس لصاحب الحق أن يمنع الملزوم أن يدخل في بيته لغائط أو غداء الا اذا أعطاه الغداء أو عدله موضعا آخر لا لجل الغائط فحينئذ له أن يمنع من ذلك حتى لا يهرب وفيه اذا كان عمل الملزوم سقي الماء ونحوه ليس لصاحب الحق أن يمنع من ذلك ولكن له أن يلزمه نائبه أو أجنبي أو غلامه الا اذا كفاه نفقته ونفقة عياله وأعطاه حينئذ كان له أن يمنع عن ذلك كذا في التبيين * وفي الواقعات رجل قضى عليه بحق لانسان فأمر غلامه أن يلزم الغريم فقال الغريم أنا لا أريد ملازمة الغلام لأجل الامع المدعي فله ذلك كذا في العيني شرح الهداية * ولو اختار المطلب الحبس والطالب الملازمة فالخيار الى الطالب الا اذا علم القاضي انه يتعدى عليه في الملازمة بان يمنع من دخوله في داره أو يتبعه في الدخول فحينئذ يجسه دفعا للضرر عنه كذا في الكافي * ولو كان الدين للرجل على المرأة لا يلزمها المانيه من الخلوة بالاجنبية ولا كنه يبعث امرأه أمينة تلازمها كذا في الهداية * ومن أفلس وعنده متاع لرجل بعينه ابتاعه منه فصاحب المتاع أسوة للغرماء فيه صورته رجل اشترى من رجل شيئا وقبضه فلم يؤد ثمنه حتى أفلس وليس له غير هذا الشيء فادعى البائع بانه أحق من سائر الغرماء وادعى الغرماء التسوية في ثمنه فانه يباع ويقسم الثمن بينهم بالحصص ان كانت الديون كلها حالة وان كان بعضهم مؤجلا وبعضها حال يقسم الثمن بين الغرماء الذين حلت ديونهم ثم اذا حل الاجل شاركهم أصحاب الديون المؤجلة فيما قبضوا بالحصص وأما اذا لم يقبض المبيع ثم أفلس فصاحب المتاع أولى بتمنه من سائر الغرماء كذا في البنايع * هشام عن محمد رحمه الله تعالى في السفينة المحجور اذا زوج ابنته الصغيرة أو أخته الصغيرة لم يجز قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن لم يؤنس منه رشده فلم يجز عليه وماله في يده قبضه فأخبرني أن أبا يوسف رحمه الله تعالى قال البيع باطل وكذلك قول محمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * والله اعلم

كتاب المأذون * وفيه ثلاثة عشر بابا

الباب الاول في تفسير الاذن شرعا وركنه وشرطه وحكمه

أما تفسيره شرعا فهو فك الحجر واسقاط الحق فلا يتوقت بزمان ولا مكان ولا نوع من التجارة كذا في التبيين * وأما ركنه فقول القائل لعبيده أذنت لك في التجارة كذا في محيط السرخسي * وأما شرطه فهو أن يكون العبد ممن يعقل التصرف ويقصده والاذن ممن يملك التصرف ببيعها واجارة ورهنها ونحو ذلك ولا يشترط أن يكون مال الكال للرقبة حتى جاز الاذن من العبد المأذون والمكاتب والشريكات مفوضة وعنا والاب والجد والقاضي والولي وأما حكمه فهو التفسير الشرعي هكذا في التبيين * لو أذن له يوما أو شهرا كان مأذونا مطلقا ما ينهيه وكذلك اذن القاضي والوصي لعبد التيم وكذلك للوصي الذي يعقل كذا في خزنة المفتين * ثم الاذن بالتصرف انما لا يتخصص عندنا اذا صادف الاذن عبدا محجورا أما اذا صادف عبدا مأذونا بتمنه خص حتى ان المولى اذا أذن لعبيده في التجارة ثم دفع اليه مالا وقال اشترى به الطعام فاشترى العبد به الرقيق بصير مشترى بنفسه نص عليه محمد رحمه الله تعالى في المأذون وكان الثمن على المأذون يتقدمه من مال نفسه دون مال

بغداد ليذهب بها الى المداين ويحمل عليها طعاما من المداين فذهب ولم يجد الطعام يلزم أجر الذهاب ولو استاجرها ليعمل مولاه

عليها من المداين ولم يستاجر من موضع العقد لأجر عليه * وفي الواقعات اشترى أم حبيبا بالقطع بالاجراء فلم يرض البائع فتمت ابلان